

جمهورية مصر العربية



وزارة التنمية الاقتصادية

الوزير

بيان السيد الأستاذ الدكتور

وزير التنمية الاقتصادية

أمام مجلسي الشعب والشورى

عن الخطة الخمسية السادسة

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

(٢٠٠٨/٠٧ - ٢٠١٢/١١)

وخطة العام الأول منها

(٢٠٠٧ / ٢٠٠٨)

السيرات والساوة أعضاء المجلس الموقر ...

كل عام وحرصاتكم بخير ...

في خطابه إلى الأمة من أسبوط بمناسبة الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس الماضي، قال السيد الرئيس محمد حسني مبارك :

"نبدأ هذا العام خطة جديدة للتنمية حتى عام ٢٠١٢ وهي الأكثر طموحاً في تاريخنا .. نمضى في تنفيذها باقتصاد استرد عافيته، ويتوالى تحسين مؤشراتته ... تجاوز سنوات الركود... واستعاد قدرته على جذب الاستثمار والنمو المتواصل وإتاحة فرص العمل".

هذه الكلمات الواضحة حددت رؤية السيد الرئيس لأهمية قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن سياقها الأشمل للتطور السياسى والديموقراطى، وقيمت حقيقة الوضع الراهن للاقتصاد المصرى الذى بدأ انطلاخته القوية ووضعت هدف المستقبل لخطة طموحة تحقق النماء الاقتصادى والتشغيل المنتج، والارتقاء بمستوى المعيشة .

نعم ، نبدأ هذا العام خطة جديدة للتنمية، هي الخطة الخمسية السادسة، حتى عام ٢٠١٢، وإن كانت استمرارية وتواصل خطط التنمية تعكس جهداً دعوباً حقق انجازات وواجه تحديات، فإن هذه الخطة بسمات غير مسبوقه، لا تعكس فحسب تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وإنما تجسد أيضاً أملاً واثقاً فى إرساء أساس اقتصاد قوى ونهضة تنموية حقيقية .

ففى المقام الأول، تم إعداد الخطة وتحديد أهدافها وسياساتها ومكوناتها لتأتى ترجمة دقيقة للبرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، الذى التزمت به الحكومة، وهو البرنامج الذى حظى بثقة الناخبين باعتباره يُعبّر عن طموحاتهم وآمالهم المستقبلية فى غدٍ أكثر إشراقاً.

ومن جانب آخر، تترجم الخطة ميثاق الشرف الذى تعهدت فى إطاره الحكومة بمواصلة جهود الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وبمزيد من الشفافية والإفصاح، وفى ظل العقد الاجتماعى الجديد والذى يكفل تدعيم المواطنة وتأكيد مبادئ الديمقراطية وحماية الحريات والحقوق السياسية وتكافؤ الفرص، ويحدد مسئوليات واضحة لكل من الأطراف الفاعلة فى المجتمع.

ومن جانب ثالث، التزمت الخطة فى تحديد أهدافها وبرامجها بإحداث تحسن مستمر فى مستوى التنمية البشرية لتحقيق كافة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة مع حلول عام ٢٠١٢ وليس عام ٢٠١٥ كما تطرحه الأمم المتحدة. فالحد من الفقر ومكافحة الأمية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتخفيض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم وتوفير الرعاية المتكاملة للأسرة المصرية، كل هذه الأهداف كانت نصب أعيننا عند إعداد الخطة الخمسية.

ومن جانب رابع، فقد حرصنا على تفعيل مبدأ المشاركة الشعبية فى إعداد الخطة بدءاً من المستويات المحلية بالقرى، ثم المراكز، ثم المحافظات، وبالتنسيق والتعاون مع الوزارات المعنية وأجهزتها وهيئاتها لتأتى الخطة استجابة حقيقية لطلبات الجماهير واحتياجاتهم الفعلية، وتطبيقاً عملياً لمبادئ التخطيط بالمشاركة واللامركزية. ولعل شمول الخطة لبرامج التنمية المحلية والمشروعات الصغيرة وإدماج النوع الاجتماعى خير دليل على ذلك.

السیرات والساورة أعضاء المجلس الموقر...

لن يكون حديثى اليوم عرضاً نمطياً لما تحقق من إنجازات خلال الخطط السابقة أو للمكونات التفصيلية للخطة السادسة، فوثيقة الخطة وقوائم المشروعات أمام حضراتكم وتغضى كل هذه الجوانب باستفاضة.

وقد يكون من الأهمية بمكان - فى مستهل حديثى - أن أبادر بمحاولة الإجابة عن التساؤل الذى أعلم يقيناً أنه يدور فى أذهانكم جميعاً - بل وعبرتم عنه صراحة فى مخاطباتكم وفيما طرحتموه فى اجتماعات مجلسكم الموقر، وهو "متى سيشعر المواطن البسيط بجدوى التخطيط وبعائد التنمية" ؟

والإجابة المباشرة على هذا التساؤل هى: "أن المواطن سيشعر بذلك عندما تكون الخطة استجابة مباشرة لاحتياجات الجماهير وترجمة حقيقية لطلباتهم". ولعلى لا أكون مبالغاً إذا قلت أن هذا هو تحديداً ما حاولنا تحقيقه أثناء فترة الإعداد للخطة الخمسية السادسة والتي امتدت لما يقرب من عام كامل.

ولعله يحضرنى فى ذلك كلمة الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء والتي استقيتها من حديث صحفى لسيادته فى مطلع هذا الشهر حيث ذكر - وأنقله حرفياً لحضراتكم : - "أتمنى أن نحقق معدلات التنمية التي نستهدفها، حتى نستطيع ترجمتها فى صورة خدمات للناس. وأفكر فى كيفية استغلال كل مورد متاح، سواء فى إقامة مشروع صرف صحى أو مدرسة جديدة أو طرق أو تحسين مرتب... أمنياتى دائماً أن نستمر فى جذب الاستثمارات والنمو..."

وتلخص هذه العبارة البسيطة أهم عناصر ومكونات خطة التنمية التي يشرفنى أن أعرضها على حضراتكم فى النقاط العشر التالية :

أولاً : النمو الاقتصادي :

تحرص الخطة السادسة على تحقيق معدل نمو اقتصادى حقيقى لا يقل عن ٨% سنوياً، لأن هذا المعدل المرتفع يؤكد خروجنا من حالة الركود التى شهدتها الخطة الخمسية الخامسة فى بدايتها، ولم تتجاوز عندها معدلات النمو ٣%، ويؤكد استمرار الانطلاقة الاقتصادية التى بدأت فى العامين الأخيرين وتساعد معدلات النمو تدريجياً حتى تجاوزت ٧% هذا العام .

ودعونى أؤكد لحضراتكم أن تحقيق معدل نمو اقتصادى ٨% سنوياً ليس ببعيد المنال، لأن هذا المعدل يرتبط بأداء القطاعات الاقتصادية الرائدة سريعة النمو والتى تدعم التطورات الهيكلية فى البنيان الاقتصادى.

فالقطاع الصناعى ارتفعت مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى من أقل من ١٣% ليصل إلى حوالى ١٧% هذا العام، ومن المستهدف أن تصل مساهمته إلى ٢٠% من الناتج الإجمالى فى نهاية الخطة على أساس معدل نمو سنوى ٩%، وهو ما سوف يتحقق - بمشيئة الله - من خلال إقامة ٨٨٥ مصنعاً كبير الحجم، وإنشاء وتوسع ١٨٥٠ مصنعاً متوسط الحجم فى إطار تنفيذ البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية. ومن المعالم الرئيسية لإستراتيجية التنمية الصناعية التركيز على الأنشطة الواعدة ذات الميزة التنافسية، وإعطاء دفعة قوية للصناعات الجديدة كالصناعات الالكترونية والصناعات المغذية للسيارات والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية، ومع الاهتمام بتنمية المناطق الصناعية المتكاملة.

أما قطاع البترول والغاز الطبيعى والذى حقق طفرة ملحوظة فى السنوات القليلة الماضية، فسوف يستمر فى تعزيز جهود التنمية من خلال تكثيف عمليات البحث والتنقيب فى كافة مساحات مصر، وخاصة فى محافظات الجنوب، ومن خلال تفعيل

الخطة القومية لصناعة البتروكيماويات. ومن المستهدف أن يتواصل نمو القطاع بمعدل يناظر معدل نمو ناتج الصناعات التحويلية غير البترولية، وهو ٩% سنوياً .

ومن أهداف الخطة أيضاً ترسيخ أسس بناء المجتمع المعلوماتى بتطوير نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ليحقق هذا القطاع معدلاً سريعاً للنمو يقترب من ١١% سنوياً.

ومن القطاعات الخدمية الرئيسية الأخرى، نذكر قطاع السياحة والذي استرد عافيته بعد الأحداث المؤسفة التي وقعت فى فترات سابقة، ويواصل الآن انطلاقه بخطى سريعة، ومن المتوقع أن يستمر ذلك الإيقاع ليسجل معدل نمو سنوى ١٠% ليرتفع معه عدد السائحين من ٩ مليون زائر حالياً إلى ١٤ مليون، والليالى السياحية من ٩٠ إلى ١٤٠ مليون ليلة، والدخل السياحى من ٧.٧ مليار دولار إلى ١٢ مليار دولار بنهاية الخطة. ويواكب ذلك زيادة الطاقات الإيوائية من ١٧٥ ألف إلى ٢٤٠ ألف غرفة، بمعدل ١٥ ألف غرفة فندقية سنوياً خلال الخمس سنوات القادمة.

ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال إغفال القطاعات التقليدية ، كالزراعة والتشيد والبناء والنقل، فالزراعة كانت وستظل المصدر الرئيسى للدخل والتشغيل لأبناء الريف وستظل المورد الأساسى للغذاء ولمستلزمات الصناعة. ومن المستهدف أن ينمو الناتج الزراعى بمعدل ٤.٣% سنوياً، وهو ما يزيد عن ضعف معدل نمو السكان. وتتضمن الخطة إضافة ٩٠٠ ألف فدان للرقعة الزراعية فى إطار تنفيذ البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية .

أما قطاع التشيد والبناء، فمن المتوقع - فى ظل تنامى الحركة العمرانية - أن ينمو على غرار السنوات السابقة بمعدل ١٧% سنوياً، وكذلك قطاع النقل بمعدل نمو ١١% سنوياً.

ثانياً: التشغيل

تولى الخطة السادسة أولوية مطلقة لقضية التشغيل، فمن تتبّع تطورات القوة العاملة يتبين أن الإضافات السنوية لقوة العمل يصل متوسطها السنوى إلى نحو **٦٤٠ ألف فرد**، أى أن الزيادة المتوقعة خلال خمس سنوات سوف تكون **٣.٢٥ مليون فرد**، وإذا تمكن سوق العمل من توفير فرص عمل بهذا القدر، فسيظل معدل البطالة عند مستواه الحالى (**٩.٣%**)، وسيظل لدينا **٢ مليون متعطل**.

وبالتالى، حتى نتمكن من خفض معدل البطالة، يجب زيادة القدرة الاستيعابية لسوق العمل ليسمح بتشغيل أكبر عدد ممكن من الأفراد. وقد قدرّت الخطة فرص العمل - من واقع الأداء المرتقب للأنشطة الاقتصادية - بنحو **٣.٨ مليون فرصة**، بمعدل **٧٥٠ ألف مشتغل سنوياً**.

وسوف يسمح هذا المستوى من التشغيل باستيعاب كل الزيادات المتوقعة فى القوى العاملة، بالإضافة إلى استيعاب قدر من المتعطلين لينخفض عددهم إلى **١.٤ مليون فرد**، وبذلك ينخفض معدل البطالة إلى **٥.٥%** بنهاية الخطة.

وحتى يتحقق هذا الهدف التشغيلى، من المقدّر استيعاب نحو **٣ مليون فرد** فى القطاع الصناعى المنظم والصناعات الصغيرة والأنشطة الحرفية، ونحو **١.٥ مليون فرد** فى كل من الأنشطة الزراعية ومشروعات التنمية الريفية المتكاملة والأنشطة الريفية الصغيرة المدرة للدخل، والأنشطة التجارية والتمويلية، وكذلك نحو **٣٧٥ ألف فرد** فى قطاع التشييد والبناء، و**٣٠٠ ألف فرد** فى الأنشطة السياحية، و**٢٦٥ ألف فرد** فى قطاعات النقل بمختلف أنواعها، و**٧٥٠ ألف** فى الأنشطة الخدمية.

ويعكس هذا التوزيع اهتمام الخطة بتركيز الشطر الأكبر من فرص العمل فى القطاعات السلعية بنسبة ٥٢%، وأنشطة النقل والتجارة والسياحة، بنسبة ٢٨%، والأنشطة الخدمية بنسبة ٢٠% .

وحرصاً على النهوض بمستويات التشغيل والحد من مشكلة البطالة، فقد أُدرج بشكل صريح **مكوّن المشروعات الصغيرة** فى الخطة، وتقدر تكلفة هذا المكوّن بنحو ٨.٥ مليار جنيه، يخص الصندوق الاجتماعى للتنمية منها نحو ٥ مليار جنيه، والذى تعولّ عليه الخطة كثيراً فى تحقيق مستويات عالية من التشغيل.

فقد وفر الصندوق الاجتماعى للتنمية نحو ٨٣٥ ألف فرصة عمل خلال الخطة الخمسية الحالية بمتوسط سنوى ١٦٧ ألف فرصة. ومن المتوقع أن يوفر خلال الخطة السادسة نحو ١.٤ مليون فرصة عمل فى مشروعات صغيرة ومشروعات متناهية الصغر بمتوسط سنوى ٢٨٨ ألف فرصة، خاصة وأنه حقق خلال العام الأول من البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية نحو ٢٥٠ ألف فرصة عمل.

وليس معنى ما تقدم أننا نرتكن إلى الصندوق الاجتماعى وحده فى التصدى لقضية التشغيل، وإنما نشرك كافة الجهات المعنية بدءاً من صناديق التنمية بالمحافظات وجهاز بناء وتنمية القرية والجمعيات الأهلية وتنظيمات المجتمع المدنى.

وقطاع الأعمال بشقيه العام والخاص، وبرامج التنمية القطاعية، وشبكة مكاتب الاستخدام التابعة لوزارة القوة العاملة، والأجهزة الحكومية، **فالكل يتكاتف ويتعاون من أجل التصدى لقضية التشغيل ولاستئصال شأفة البطالة.**

ثالثاً : الدخل ومستوى المعيشة

حينما تستهدف خطة التنمية تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي فليس لأنه هدف في حد ذاته، ولكن لأنه يضمن توفير مزيدٍ من فرص العمل والكسب للمشتغلين الجدد، ويعنى في نفس الوقت ارتفاع متوسط الدخل وتحسن مستويات المعيشة. ولقد حدث تحسّن في مستوى معيشة المواطنين حيث ارتفع متوسط دخل الفرد السنوي من ٥٧٥٠ جنيه في عام ٢٠٠٢/٠١ إلى ٩٨٦٥ جنيه حالياً، و بعد استبعاد تغيرات الأسعار، زاد متوسط دخل الفرد الحقيقي بنسبة ١٩% خلال الخمس سنوات. ومن المقرر في الخطة السادسة أن يرتفع متوسط دخل الفرد السنوي إلى ما يربو على ١٣ ألف جنيه، وهو ما يعنى زيادة الدخل الفردى الحقيقي (أى بعد استبعاد الزيادة فى الأسعار) بنحو ٣٤% خلال الخمس سنوات القادمة.

ولاشك أن انعكاس هذه الزيادة فى متوسط دخل الفرد على مستوى المعيشة مرهون بالسيطرة على التضخم وخفض معدله إلى مستوى مقبول (٦% - ٧%)، الأمر الذى يتطلب إتباع سياسات نقدية متزنة والتنسيق التام مع السياسات المالية. ولعل فى تطور الإنفاق العائلى والإنفاق العام ما يعكس تحسّن مستويات المعيشة، فالأول يوضح تطور الاستهلاك العائلى، والثانى يعكس تطور الإنفاق الحكومى على الخدمات والمرافق العامة.

فالاستهلاك العائلى زاد خلال الخطة الخامسة من ٢٨٠ مليار جنيه فى سنة الأساس إلى ٤٩٤ مليار جنيه حالياً، أى بنسبة ٨٥%، وارتفع متوسط إنفاق الأسرة السنوي من ١٩ ألف جنيه إلى ٢٨ ألف جنيه حالياً. وفى الخطة السادسة، من المقرر أن يواصل الاستهلاك العائلى ارتفاعه إلى ٩٩٢ مليار جنيه بنهاية الخطة وبمعدل نمو سنوي ٧.٤%.

أما الإنفاق العام، فقد ارتفع من ١٣٤ مليار جنيه إلى ٢٢٠ مليار جنيه فى السنة الرابعة من الخطة الحالية كما تشير بيانات وزارة المالية، وبنسبة نمو ١٣% سنوياً. وزاد بالتالى نصيب الفرد فى الإنفاق الحكومى على خدمات التعليم والصحة والمرافق والعدالة والأمان من ٢٠٣٣ جنيه إلى ٣٠٣٠ جنيه.

رابعاً: تحسن نوعية الحياة، والخدمات الاجتماعية والمنافع العامة

تركز الخطة على مواصلة تحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية، وقد قطعنا شوطاً فى هذا المجال خلال الفترة الماضية. وحسبنا الإشارة إلى أنه فى مجال الخدمات التعليمية، فقد تم أثناء الخطة الحالية تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ فى المرحلة الابتدائية، وزيادة عدد الطلاب المقيدون بالمرحلة التعليمية بنحو ١.٥ مليون طالب، وبالتعليم الجامعى والمعاهد العليا والمتوسطة بنحو مليون طالب، وخفض نسبة الأمية إلى ٢٩%.

وفى مجال الخدمات الصحية، تم خفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٢٢ إلى ١٧ لكل ألف مولود، وإقامة نحو ٨٠٠ وحدة صحية ريفية، وزيادة أعداد المنتفعين بخدمات التأمين الصحى بنحو ٨.٥ مليون فرد، وارتفع العمر المتوقع عند الميلاد للذكور من ٦٠ سنة إلى ٦٧ سنة، وللإناث من ٧١.٥ سنة إلى ٧٥ سنة، وارتفع المعدل العام من ٦٥.٨ سنة إلى ٧٠.٢ سنة.

وكذلك زاد عدد الأسر المستفيدة من خدمات الكهرباء بنحو ٥.١ مليون أسرة ومن خدمات المياه بنحو ٦ مليون أسرة، ومن خدمات الصرف الصحى نحو ٣ مليون أسرة، وبالتالى زادت نسبة الأسر المستفيدة من مياه الشرب من ٨٣% عام ١٩٩٦ إلى ٩٦% حالياً، ومن الكهرباء من ٩٥% إلى ٩٩%، ومن خدمات الصرف الصحى من ٤٥% إلى ٥١%.

هذا بعض ما تحقق خلال الخطة الخامسة، **فما الذي تستهدفه الخطة السادسة؟**

إن توجّهات الخطة راعت البعد الاجتماعي قدر مراعاتها للبعد الاقتصادي. ويكفى أن نذكر أنه في **مجال التعليم ما قبل الجامعي**، تهدف الخطة إلى زيادة أعداد الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة، ليصل عددهم الكلي إلى **٢٢.٣** مليون بنهاية الخطة منهم: **٨.٤** مليون بالمرحلة الابتدائية، **٦.٩** مليون بالمرحلة الإعدادية، **٣.٢** مليون بالمرحلة الثانوية، **٣.٥** مليون بالتعليم الفني، فضلاً عن **٢٦٥** ألف برياض الأطفال.

وفي مجال التعليم العالي، تهدف الخطة إلى الوصول بإجمالي عدد المقيدون في جميع مؤسسات التعليم الجامعي والعالي إلى نحو **٣.٤** مليون طالب وطالبة، منهم نحو **٢.١** مليون في مؤسسات التعليم العالي الحكومي، كما تهدف الخطة إلى إنشاء ثلاث كليات تكنولوجية متطورة، والارتفاع بنسبة المقيدون بالتعليم العالي والفني إلى **١٢%** من إجمالي فرص التعليم العالي بالمقارنة بنسبه **٩%** وفق بيانات عام **٢٠٠٤**.

كما تتضمن الخطة برنامجاً لمحو أمية **٨** مليون فرد، لينخفض معه معدل الأمية من **٢٨%** إلى **٢٠%** بنهاية الخطة، كما تهدف الخطة إلى خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع من نحو **١٨** إلى **١٣** لكل ألف، ومعدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة من **٣٥** لكل ألف إلى نحو **٢٠** لكل ألف، وخفض معدل وفيات الأمهات لكل **١٠٠** ألف من المواليد الأحياء من **٦٨** إلى **٤٤**، والوصول بنسب تطعيم الأطفال ضد الحصبة والشلل إلى **١٠٠%**، وتهدف الخطة أيضاً إلى زيادة الوحدات الصحية الريفية بنحو **٢٧٥٠** وحدة، ليصل عددهم بنهاية الخطة إلى **٧٢٠٠** وحدة، فضلاً عن بدء تفعيل نظام التأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين .

خامساً : حجم الاستثمار الإجمالي

يتطلب الاسراع بعجلة النمو الاقصادى، لتحقيق زيادة الدخل والتشغيل، وتوفير الخدمات، تطوير وإضافة طاقات إنتاجية وخدمية جديدة، من خلال الإنفاق الاستثمارى.

وتبلغ الاستثمارات الكلية المستهدفة ١٢٩٥ مليار جنيه خلال سنوات الخطة، بزيادة ١٦٠% عن الاستثمارات المنفذة خلال الخطة السابقة، وقدرها ٤٨٥ مليار جنيه. وتقدر استثمارات العام الأول منها بنحو ١٨٠ مليار جنيه بزيادة ٤٥ مليار جنيه عن السنة المالية الحالية .

وتعزى هذه الطفرة الاستثمارية إلى استهداف توفير متطلبات تمويل البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، ولتمويل استكمال المشروعات المفتوحة من الخطة الخمسية الحالية، ولأغراض الإحلال والتجديد والتوسع، بالإضافة إلى تنامى الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية).

وبهذه الاستثمارات، يرتفع معدل الاستثمار من ١٩% كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ٢٤% بنهاية الخطة، وهو ما يتطلب بدوره زيادة معدلات الادخار من ١٧.٧% عام ٢٠٠٦/٠٥ إلى نحو ٢٣% فى عام ٢٠١٢/١١.

ولتحقيق هذا البرنامج الاستثمارى الضخم، فقد التزمت الحكومة ليس فقط بزيادة حجم الاستثمارات العامة، وانما بتغيير اتجاهات توزيع هذه الاستثمارات بما يعكس أولويات وأهداف خطة التنمية. وتقدر الاستثمارات الحكومية بنحو ١٥٩ مليار جنيه خلال فترة الخطة، منها ٣٠ مليار جنيه فى العام الأول، بنسبة ١٧% من إجمالى استثمارات الخطة، وبزيادة قدرها ٥.٥ مليار جنيه عن استثمارات العام الحالى والبالغة ٢٥.١ مليار جنيه. ويضاف إلى ذلك استثمارات الهيئات

الاقتصادية، والبالغة نحو ٥١ مليار جنيه خلال الخطة السادسة، منها نحو ١٤ مليار جنيه فى العام الأول منها.

ويخص الشركات العامة نحو ٢٥ مليار جنيه، منها ٦ مليار جنيه فى السنة الأولى من الخطة.

سادساً : أولويات الاستثمارات الحكومية

تعكس الخطة السادسة تغيراً واضحاً فى أولويات الاستثمارات الحكومية حيث تحظى قطاعات الإسكان والمياه والصرف الصحى بنحو ٥٦ مليار جنيه، فضلاً عن موارد إضافية قدرها ٢٤ مليار جنيه، وبنسبة ٤٦% من جملة الموارد الاستثمارية الحكومية .

ويكفى القول أنه - ولأول مرة - تم إدراج استثمارات قدرها ٤٤ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحى، و ١٨ مليار جنيه لمشروعات المياه. ونخص بالذكر تنفيذ المشروع القومى للصرف الصحى بالقرى والذي يخدم أكثر من ١١٠٠ قرية فى المرحلة الأولى ورُصدت استثمارات قدرها ٢٠ مليار جنيه لهذه المرحلة. ومن المتوقع مع استمرار تحسن الخدمات أن تصل نسبة الأسر المستفيدة من خدمات المياه والكهرباء إلى ١٠٠% ومن خدمات الصرف الصحى إلى ٦٥%.

وكذلك تحظى قطاعات التعليم والبحث العلمى والصحة بأولوية فى قائمة الاستثمارات الحكومية، وقد خصص لها نحو ٣١ مليار جنيه، تأكيداً لأهمية التنمية البشرية فى دفع عجلة التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

وتبلغ الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة والرى نحو ٦١.٦ مليار جنيه لتنفيذ أعمال البنية الأساسية اللازمة لاستصلاح واستزراع نحو ٩٠٠ ألف فدان، منها

١٢.٣ مليار جنيه استثمارات حكومية، كما تبلغ استثمارات قطاع النقل نحو ١٥٦.٦ مليار جنيه خلال الخطة موجّهة لدعم وتطوير مشروعات السكك الحديدية وشبكات الطرق والموانئ البحرية والنقل النهري والجوى، منها ٤٠.٦ مليار جنيه استثمارات حكومية وهيئات اقتصادية عامة.

وتولى الخطة اهتماماً خاصاً بالفئات محدودة الدخل. فعلى سبيل المثال، من المستهدف إقامة ٦٥٠ ألف وحدة إسكان اقتصادى بالحضر و ٤٠٠ ألف وحدة بالريف ومناطق الاستصلاح.

وسوف يجرى تخصيص ٥٤٥ مليون جنيه كقروض ميسرة للإسكان الاقتصادى فى العام الأول من الخطة بتمويل من بنك الاستثمار القومى، منها ١٩٥ مليون جنيه للمحليات، و ١٥٠ مليون جنيه لتعاونيات البناء والإسكان، و ٢٠٠ مليون جنيه لمشروعات وزارة الإسكان وأجهزتها .

وفى إطار مشروع مبارك للإسكان، سيتم بناء ٨٥ ألف وحدة سكنية كل عام، وتساهم الدولة بدعم مالى قدرة ١٥ ألف جنيه من قيمة الوحدة السكنية، وتقديم قرضاً تعاونياً يسد على أقساط شهرية وعلى فترات طويلة تمتد من ٣٠ إلى ٤٠ سنة.

سابعاً : انطلاق القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً فى خطة التنمية الاقتصادية، ومن المستهدف أن تصل استثمارات هذا القطاع إلى نحو ٨٥٠ مليار جنيه بنسبة ٦٦% تقريباً من الاستثمارات الكلية للخطة. وتقدر استثمارات فى العام الأول من الخطة بنحو ١١٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩٠ مليار جنيه فى العام الحالى بنسبة زيادة تبلغ ٢٨%. ومن المتوقع أن يتركز ٢٥% من استثمارات القطاع الخاص فى الصناعات

التحويلية غير البترولية، و ١٥% فى نشاط البترول والغاز الطبيعي، و ١٣% فى مجال النقل و ١٠% فى قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد هيأت الحكومة المناخ الاستثمارى الملائم المحفز للقطاع الخاص بما يمكنه من الاضطلاع بالدور المنشود. ولا تقتصر مساهمة القطاع الخاص على الاستثمار المباشر فى مشروعاتها، وإنما سينفتح الباب واسعاً أمامه للاستثمار فى المشروعات الحكومية كإنشاء المدارس، على سبيل المثال، أو إنشاء الطرق الحرة، وغيرها.

ثامناً : تنمية وتعزيز علاقات التعامل مع العالم الخارجى

فى إطار تعميق اندماج مصر فى الاقتصاد العالمى وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، تهدف الخطة السادسة إلى زيادة الصادرات السلعية والخدمية بمعدل مرتفع يصل متوسطه السنوى إلى ١٢%، من خلال زيادة الصادرات من المنتجات الصناعية ومن الغاز الطبيعى وتنمى إيرادات السياحة وقناه السويس وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، كما تهدف الخطة إلى عدم تجاوز معدل نمو الواردات المعدل المنظر للصادرات، بحيث يستمر الفائض فى ميزان الخدمات والتحويلات. وكما يتوقع البنك المركزى فإنه من المتوقع خلال العام الأول من الخطة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ان يتحقق فائض فى الميزان الخدمى قدره ١١.٧ مليار دولار وصافى تحويلات قدره ٧.٢ مليار دولار، مما يمكن من تغطية عجز الميزان التجارى وتحقيق فائض ٥٣٣ مليون دولار، كما أنه من المتوقع ان يحقق الحساب المالى والرأسمالى فائضاً ٥ مليار دولار نتيجة توقع تدفقات كبيرة فى صافى الاستثمار الأجنبى المباشر يقدر بنحو ١١.٥ مليار دولار، مما يسفر عن فائض فى الميزان الكلى قدره ٥.٥ مليار دولار.

تاسعاً: إدماج النوع الاجتماعي (Gender) فى التخطيط والتنمية

تولى الخطة اهتماماً بالغاً بقضايا المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، فقد تم إعداد خطة متكاملة للنهوض بالمرأة المصرية، على مستوى المحافظات، قام بإعدادها فريق كبير ومن الشعبين والتنفيذيين والجمعيات الأهلية، بدءاً من مستوى المراكز والأحياء إلى مستوى المحافظة، بالإضافة إلى مقررات فروع المجلس القومى للمرأة بالمحافظات، ومتخصصين فى مجالات التنمية وتخطيط النوع الاجتماعى .

وتم تحديد عددٍ من مشروعات النهوض بالمرأة، تقدر تكلفتها الإجمالية بحوالى ٩٣١ مليون جنيه، ويوجّه ٥٣% من استثمارات المحافظات الوجه القبلى وللمحافظات الحدودية. وقد ضمت قائمة الأنشطة مشروعات التعليم والصحة ومكافحة الفقر والتمكين الاقتصادى والحفاظ على البيئة والرعاية الاجتماعية، والتثقيف والتوعية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة .

وفضلاً عن ذلك، تتبنى الخطة عدداً من التوجّهات والسياسات التى تستهدف تعزيز مشاركة المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال تفعيل دور الصندوق الاجتماعى للتنمية وبرامج الأسر المنتجة والتضامن الاجتماعى وزيادة مساهمة الجمعيات الأهلية فى منح قروض للمرأة.

عاشراً: البعد المكاني وتنمية محافظة الصعيد

أوردت الخطة صراحة ضمن أهدافها الرئيسية تضيق التفاوتات المكانية وضمان نمو عادل فى فرص التنمية فى المحافظات المختلفة، وخاصة محافظات الصعيد. إن أكثر من نصف الاستثمارات الحكومية سيتم تنفيذها فى مشروعات تخدم المحافظات

مباشرة، كما تم تخصيص حوالى ١٣% من الاستثمارات الحكومية لمشروعات تتولاها وزارة التنمية المحلية ودواوين عموم المحافظات.

ومن مؤشرات ذلك ما تبنته الخطة من برامج للتنمية الريفية والإقليمية، نذكر منها برنامج إنشاء ٤٠٠ قرية بالظهير الصحراوى إلتزاماً بتنفيذ البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، ومنها مشروع تنمية القرى الأكثر احتياجاً، ومنها برنامج إنارة ١٨٨٠ قرى توابع وإحلال وتجديد الشبكات الكهربائية لعدد ٦١٥ قرية، ومشروعات مد خطوط الغاز الطبيعى وتوصيلها للمنازل من خلال مشروع الشركة القابضة لجنوب الوادى، وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع بالفعل فى بنى سويف، وسوف يمتد خلال ثلاثة أعوام ليغطى بقية محافظات الصعيد حتى أسوان على أربع مراحل بطول ٧٣٥ كم .

ولعل خير ما يؤكد حرص الحكومة على تنمية محافظات الجنوب، هو المشروع القومى لتنمية الصعيد والذى أدرج - بكامل عناصره - فى الخطة السادسة، ويعتمد على مجموعة من الآليات، نذكر منها بإيجاز ما يلى :-

* إنشاء الشركة القابضة لتنمية الصعيد برأس مال ١٠٠ مليون جنيه تكون مهمتها استنفار الجهود لتنمية الصعيد بالكشف عن فرص الاستثمار.

* توفير حزمة من حوافز الاستثمار ترتبط بالقدرة التشغيلية للمشروعات لزيادة فرص العمل ودرء مخاطر البطالة. وتتضمن تخصيص ١٥ ألف جنيه كحافز من الدولة لكل فرصة عمل، وقد تم اعتماد مبلغ مليار جنيه لهذا الغرض.

* تنفيذ مشروع طريق أسيوط / سوهاج / البحر الأحمر لتحفيز التنمية على مسار هذا الطريق، وخاصة مناطق الاستصلاح ومناطق التعدين والمحاجر.

* استكمال ازدواج طريق القاهرة / أسوان الصحراوي غرب النيل .

* تطوير مطارات الجنوب بالوجه القبلي لنقل الركاب والبضائع، وخاصة مطار أسيوط.

* توفير التمويل اللازم لاستكمال مرافق البنية الأساسية بالمناطق الصناعية المستهدفة بمحافظتى أسيوط وسوهاج .

* تنفيذ مجموعة كبيرة من المشروعات التنموية بالصعيد، منها - على سبيل المثال- مشروع لإقامة مصنع لتصنيع وتجفيف الحاصلات الزراعية ببنى سويف، ومشروع متكامل لتصنيع الملابس الجاهزة بالمنيا، ومشروع لإقامة مصانع لإنتاج الزجاج المسطح بأسيوط، ومشروع لإنتاج السكر بقنا .

* الانتهاء من توصيل مياه الشرب لجميع القرى.

* التوسع فى إنشاء مراكز وساحات للشباب، وتوفير الأراضى اللازمة لإنشاء الملاعب المفتوحة فى محافظات الجنوب.

وقد يكفى للدلالة على مدى اهتمام الدولة بتنمية الصعيد، ذكر ما يخص هذا الإقليم من استثمارات حكومية فى خطة العام الأول (٢٠٠٨/٠٧)، حيث بلغت تلك الاستثمارات حوالى ٧.٣ مليار جنيه، أى ما يقرب من ثلث الاستثمارات الحكومية الموزعة والبالغة نحو ٢٢ مليار جنيه. وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من ٤٢ % من الاستثمارات المخصصة لدواوين عموم المحافظات والتي تقدر بحوالى ٨ مليار جنيه خلال الخطة الخمسية.

السيرات والساوة / أعضاء المجلس الموقر...

تبقى كلمة فى ختام هذا البيان، وهى أن تحقيق أهداف الخطة لن يتأتى إلا من خلال عمل مخلص ودعوب من كافة الأطراف الفاعلة فى المجتمع ، حكومة وقطاع خاص ومنظمات مجتمع مدنى، يستمد طاقته من تقدير واقعى لحجم التحديات ومستوى الطموحات، ولا يتوقف طويلاً أمام مصلحة ذاتية ضيقة، ويؤمن إيماناً راسخاً بأن طريق التنمية شاق وطويل، ولكن سبقتنا فيه أم كثيرة لا نقل عنها فى الإمكانيات والقدرات، ولكن نحتاج فقط إلى شحذ الهمم وإعلاء مصلحة الوطن .

وربما يتراءى للبعض أن هذه الخطة طموحة بما تستهدفه من معدلات نمو وما تتوقع حشده من استثمارات، وهذا صحيح ولكنها خطة واقعية بكل تأكيد،

طموحة بما يليق بهذا الوطن وتطلعات شعبه العظيم .

واقعية بما نملكه من قدرات وإمكانيات كبيرة، ستحقق لمصر غايتها فى التقدم والتنمية والنهضة الشاملة .

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير لمصرنا العزيزة فى ظل قيادة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

د. عثمان محمد عثمان

وزير التنمية الاقتصادية